كلمة معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

الاستاذ جان اوغاسابيان

في ورشة عمل حول: المواطنون، المجتمع المدني واصلاح القطاع العام

جفينور روتانا- يومي الثلاثاء والاربعاء ٢-٢٠٠٦/٥/٣

...

أيها الحفل الكريم،

نلتقي على مدى يومين في اطار مبادرة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في البلدان العربية التي اطلقت في العام ٢٠٠٥ لتحفيز الشراكة وتبادل المعرفة والخبرات بين الدول العربية والدول الصناعية، بهدف النهوض بالادارة العربية وتمكينها من الارتفاع بمستوى أدائها لمواكبة تحديات عصر العولمة.

ينعقد هذا اللقاء كمجموعة عمل اقليمية حول محور: دور المواطن والمجتمع المدني في اصلاح القطاع العام، هذا القطاع الذي يواجه في لبنان كما في عالمنا العربي، تحديات كبرى لما يعترض تطويرَه وتحسينَ أدائه من عقبات سياسية وبنيوية، تجعله غير مخوّل تأمين الخدمة الأفضل للمواطنين. ولا شك أن دور المواطن والمجتمع المدني فعال في إصلاحه.

إن المواطن في الاساس هو الخلية الحيوية في المجتمع، ولا شأن قابل للتغيير والإصلاح بدون اسهامه بطريقة حية وفاعلة، وكذلك بالنسبة إلى المجتمع المدني الذي يملك طاقات كامنة قادرة، اذا ما تم تفعيلها، ان تكون عاملاً رئيساً في أي عمل تنموي ونهضوي.

إنطلاقًا من هذا الواقع، ولمّا كنا في لبنان نسعى إلى تنمية القطاع العام وإصلاحه، فإننا نركّز جهدنا في مكتب وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية على تعزيز مشاركة المواطنين في إصلاح القطاع العام عبر سلسلة خطوات أبرزُها صياغة مشروع قانون يضمن حق المواطن بالإطلاع على المستندات الإدارية، إلى جانب إنجاز شرعة المواطن للتحفيز على عدم استغلال النفوذ أو الرشوة في المعاملات الإدارية والتشجيع على فضح المخالفات، وذلك بالتزامن مع آلية توظيف مستحدثة تهدف إلى وضع الموظف المناسب في المكان المناسب، فضلا عن تسجيل أكثر من خطوة على طريق تبسيط المعاملات الإدارية.

وفي ما يتعلق بالمجتمع المدني، وجهنا اهتمامنا نحو دعم المنظمات غير الحكومية من خلال برامج تدريبية طموحة؛ وأطلقنا بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي مشروع أفكار الهادف الى دعم منظمات المجتمع المدني في تنفيذ مشاريع تلبي حاجات المواطن، فنحن نؤمن أن المجتمع المدني شريك استراتيجي في دعم الديمقراطية لأنه كفيل بتحقيق مبدأ مساءلة الحكومة في شؤون أساسية تتعلق بالسلطة والمشاركة والشفافية.

إن ما سبق يؤكد صدقنا في إصلاح الإدارة اللبنانية والتقدم بالقطاع العام إلى مستويات ترفعه إلى مصاف العالم المتقدم، فلا يبقى مظلة لتغطية المحاسيب وحشر الأزلام وإرضائهم بمورد مالي إضافي سهل لا يتطلب أي جهد أو إنتاج. إن أكثر ما يحتاج إليه القطاع العام في لبنان هو إحداث تغيير في ذهنية السياسيين المتعاطين معه، والموظفين المنتفعين فيه، وإلا فلن يستطيع هذا القطاع أن يقوم بدوره في تنمية الدولة وتطورها.

ولكن حتى الآن، بدت الجهود لإصلاح القطاع العام في لبنان جهودًا فردية مجتزأة، لم تحقق الغاية المرجوة، في حين أن إصلاح الإدارة لا يمكن أن يكون إلا مسؤولية المجتمع بأسره. وإذا كنا اليوم نتحدث عن دور المواطن والمجتمع المدني، فإننا على يقين دائم بأن جهود الإصلاح يجب أن تشمل جميع الفرقاء السياسيين ولا سيما أننا على مشارف مرحلة جديدة تضعنا أمام مفترق دقيق، من مسؤوليتنا الوطنية التعاطي معها بجدية.

لقد شكل مؤتمر الحوار فرصة وطنية فريدة نجحت في تحقيق الإجماع على جملة قرارات أساسية. ولذلك كان إدراج مقررات الحوار على جدول أعمال مجلس الوزراء خطوة ضرورية لتثبيتها مؤسساتيًا ودستوريًا وضمانها كثوابت شرعية. والتحدي الآن يكمن في تفعيل المقررات وتنفيذها في مناخات تبتعد عن التشكيك وتوجيه الاتهامات بالمراهنة على الخارج. ليس من مصلحة أي طرف في لبنان المراهنة على الخارج، والرهان الوحيد الذي يجدر بكل الأطراف اللبنانيين التحلي به هو على بعضهم البعض. بمواطنيتنا لا يستطيع أحد أن يمنعنا من تحقيق ما نريد بالإجماع، وكل عائق يزول عندما يتفق اللبنانيون بين بعضهم البعض. وإلا فإننا مهددون بالدخول إل نفق لا نهاية له، يستفيد منه من يريد جعل مقررات الحوار حبرًا على ورق، وإظهار التوافق اللبناني بأنه هش بهدف إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

إن أمامنا الكثير من العمل أيضًا على أبواب انعقاد مؤتمر بيروت الذي سيشكل ترسيخًا للإستقلال بتعزيز الإستقرار الإقتصادي الاجتماعي. ومن مسؤوليتنا عدم تهديد المؤتمر بالفشل وإغراقه في زواريب السياسة وحساباتها الكيدية، بل فلنستفد من المساعدة الدولية المتاحة لبدء الإصلاح الذي

يطالب به الشعب اللبناني، ولا عقد أمام مناقشة الورقة الإصلاحية على أن يتسم النقاش بالموضوعية والمسؤولية ولاسيما أن وضع لبنان لا يحتمل التأخير في إقرار الإصلاحات. إن اللبنانيين يستحقون مستقبلا أفضل.، ولعل التغيير السياسي الذي شهده وطننا واهتمام المجتمع الدولي بدعم لبنان يشكلان حافزًا للتقدم في الإصلاحات وتحقيق دولة حديثة تكون دعامتها الثقة بين جميع قواها والتعاون الصادق بين فئاتها.

أخيرًا، إن حكومتنا مستمرة في سعيها إلى تطبيق برنامج إصلاحي شامل، تأكيدًا لدور لبنان الديناميكي في العالم العربي، مع الحاجة المستمرة إلى تبادل دولنا خبرات النجاح وتجارب الفشل. والمهم أن لا تكون لقاءاتنا لقاءات تشاورية نظرية بل أن ننتقل إلى التطبيق فننفذ ما نقرره إلتزامًا بتحقيق مصلحة مواطنينا وأوطاننا وشكرًا.